

مساهمة القطاع الاقتصادي لجامعة الدول العربية حول مجموعة أهداف التنمية المستدامة
لمناقشتها خلال دورة المنتدى السياسي رفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة لعام 2024

خلال الفترة من 8-17 يوليو 2024 بمقر الأمم المتحدة بنيويورك

➤ أولاً الهدف (2): القضاء على الجوع وتحقيق الأمن الغذائي

1. مؤشرات تحقيق الهدف الثاني من أهداف التنمية المستدامة- القضاء على الجوع وتحقيق الأمن الغذائي في المنطقة العربية

تواجه المنطقة العربية تحديات كبيرة في تحقيق الهدف الثاني من أهداف التنمية المستدامة (القضاء على الجوع وتحقيق الأمن الغذائي) بحلول عام 2030. حيث يسجل مؤشر التوجُّه الزراعي، المتمثل بحصة الزراعة من إجمالي النفقات الحكومية)، انخفاضاً في المنطقة العربية، حيث كان في عام 2023 أقل من المتوسط العالمي. وعلاوة على ذلك، سجّل دليل الأسعار الاستهلاكية للغذاء ودليل مفارقات أسعار الأغذية، المستخدمين لتحديد أسعار السوق قيماً مرتفعة إلى حدّ خارج عن المألوف لكل من الدليلين، حيث تصاعدت قيمّ الدليلين بأكثر من الضعف خلال السنوات العشر الماضية. من هنا فإنه ليس من المفاجئ تجذُّر التحديات التي توجّه المنطقة سواء من حيث نقص التغذية أو انعدام الأمن الغذائي، ولا سيما في البلدان العربية الأقل نمواً والتي عانى فيها ثلث السكان من نقص التغذية في عام 2020، كما كان عدد الذين يعانون من نقص التغذية في عام 2020 أكثر من 39 مليون شخص. وارتفعت أسعار السلع الغذائية بنحو 30% في السنوات العشر الماضية. الأمر الذي يستدعي جهوداً ملموسة أكبر لتحقيق المقاصد الإنمائية بحلول عام 2030.

وقد رُصد تحسّن طفيف في معدلات التقرّم بين أطفال المنطقة، لكن في عام 2020، كان ثلث الأطفال دون سن الخامسة يعانون من التقرّم في البلدان الأقل نمواً مقارنةً بنسبة 19% في المشرق العربي، و13% في المغرب العربي و5% في دول مجلس التعاون الخليجي. كما تعاني ثلث نساء المنطقة العربية من فقر الدم وتزايد النسبة إلى النصف في البلدان الأقل نمواً (الأسكوا، 2023).

من هنا فإنه يجب العمل بشكل فوري من أجل تحسين مؤشرات تحقيق الهدف الثاني من أهداف التنمية المستدامة في المنطقة العربية والمتمثل في القضاء على الجوع وتحقيق الأمن الغذائي.

2. تحديات تحقيق الهدف الثاني من أهداف التنمية المستدامة- القضاء على الجوع وتحقيق الأمن الغذائي في المنطقة العربية

يتحقق الأمن الغذائي في حال تمكّن جميع الأفراد وفي جميع الأوقات من القدرة الاقتصادية والمادية للوصول إلى الغذاء الكافي الذي يحقق احتياجاتهم الغذائية. ويستند هذا التعريف إلى ثلاثة قواعد رئيسية هي: توفر الغذاء وإمكانية الوصول إليه والقدرة على شرائه واستخدامه.

وفي ضوء تبني المفهوم الشامل للأمن الغذائي العربي، هناك العديد من التحديات التي تواجه تأمين الغذاء الكافي للأعداد المتزايدة من سكان المنطقة العربية، حيث يتوقع أن يصل عدد سكان المنطقة إلى 724 مليون نسمة في عام 2050، مما يتطلب 56% زيادة في الأغذية. ويتزامن ذلك مع ظاهرة التحضر والهجرة من الريف إلى المدن. هذا من جانب الطلب، أما من جانب العرض فتشهد المنطقة العربية زيادة ظاهرة تدهور الأراضي الصالحة للزراعة ومحدودية الموارد الطبيعية، حيث يتوقع انخفاض الإنتاج الزراعي بنسبة 20% في عام 2050، مع التأثير بظاهرة تغير المناخ، والنقص الحاد في المياه. كما تعتمد المنطقة بشكل كبير على زراعة الأراضي الجافة واستخدام النظم التقليدية في الإنتاج الزراعي والغذائي.

ومن التحديات التي تواجهها التنمية الزراعية في المنطقة ضعف الاعتماد على التقنيات التكنولوجية ووجود فجوات كبيرة بين تعميم الابتكارات وتطوير سلسلة القيمة، والإدارة غير الفعالة لقطاعات المياه والطاقة والغذاء، إضافة إلى تحديات فقد المحاصيل الزراعية وهدر الطعام. هذا إلى جانب ضعف الاستثمار والتجارة وخاصة في المشروعات المشتركة والقومية.

وتتعرض سلاسل التوريد الغذائي لمستويات عالية من الارتباك بتأثير سياسات الإغلاق والحروب والنزاعات والعقوبات الاقتصادية على بعض الدول المنتجة الرئيسية للغذاء ومدخلات إنتاجه. وينخفض مؤشر مرونة المصادر الغذائية في الدول العربية حيث يتراوح هذا المؤشر لأقل ثماني دول عربية ما بين 0.40 إلى 0.55 مما يدل على ضعف قدرتها على الصمود وتوفير الإمدادات الغذائية بكافة الأوقات والظروف نتيجة لضعف الأنظمة التجارية والاعتماد على مصادر محددة وأحيانا وحيدة لتوفير الاحتياجات الغذائية.

وعلى الرغم من الجهود التي بذلتها الدول العربية لتحسين أوضاع الأمن الغذائي إلا إن الوضع الراهن يشير إلى وجود اختلالات في المحاور المختلفة للأمن الغذائي سواء من حيث توفير الغذاء وسهولة الحصول عليه، وكيفية استخدامه وسلامته وديمومته. فمن حيث إتاحة الغذاء من المصادر المحلية يستورد الوطن العربي ما قيمته نحو 70 مليار دولار سنويا من السلع الغذائية الرئيسية ويصدر ما قيمته نحو 20 مليار منها حوالي 8.5 صادرات بينية. ومن حيث الاستثمار تبلغ حصة الزراعة ما معدله 5% فقط من إجمالي الإنفاق الحكومي رغم مساهمته بنحو 12% من إجمالي الدخل. ومن حيث تدفقات الاستثمار المباشر العربي والأجنبي بلغت حصة قطاع المأكولات والمشروبات نحو

2.5 مليار دولار من إجمالي تدفقات الاستثمار المباشر عام 2021م والبالغ نحو 40 مليار دولار (المنظمة العربية للتنمية الزراعية).

أما من حيث إمكانيات الوصول للغذاء فنجد بانه ونتيجة للعوامل السياسية والاقتصادية والبيئية والنزاعات التي سادت المنطقة العربية مؤخرا فقد ازداد عدد السكان العرب الذين يعانون من انعدام الأمن الغذائي ليصل الى نحو 54 مليون شخص وبما نسبته نحو 12.5 % من إجمالي السكان. ومن حيث طبيعة الاستهلاك وبالرغم مما سبق فإننا ونتيجة للعبادات والأنماط الاستهلاكية السائدة في منطقتنا فان فقد وهدر الغذاء يتراوح بين 30-40% مما نتج ونستورد، يصاحبه ارتفاع في نسبة السكان البالغين الذين يعانون من السمنة المفرطة بلغ نحو 29% من إجمالي السكان ما يشير الى وجود خلل يجب إصلاحه. من هنا فإن هناك حاجة إلى مدخل متكامل لتحقيق الأمن الغذائي واستدامة التنمية الزراعية في المنطقة العربية، بما يضمن استدامة توريد الأغذية للأعداد المتزايدة من المواطنين وضمان استدامة المواد الطبيعية.

3. ترابط الهدف الثاني من أهداف التنمية المستدامة مع أهداف التنمية المستدامة الأخرى

يرتبط تحقيق الهدف الثاني من أهداف التنمية المستدامة (القضاء على الجوع وتحقيق الأمن الغذائي) في المنطقة العربية، بالأهداف الأخرى للتنمية المستدامة، فلن يتم النجاح في تحقيق هذا الهدف من دون الحد من الفقر (الهدف 1 من أهداف التنمية المستدامة) وعدم المساواة ومعالجة الحصول العادل على الموارد (الهدف 10 من أهداف التنمية المستدامة). ولكن بموازاة ذلك، يعتمد ضمان الصحة الجيدة والرفاه (الهدف 3 من أهداف التنمية المستدامة) على مَدّ الجميع بالغذاء الكافي (الهدف 2 من أهداف التنمية المستدامة). وبناء على ذلك، من المهم فهم المقايضات بين الأهداف لضمان ألا يلحق التقدم نحو أحد أهداف التنمية المستدامة أضرارًا بتقدم هدف آخر. وعلى سبيل المثال، تؤدي زيادة الإنتاج (الهدف 2 من أهداف التنمية المستدامة) إلى آثار على حماية التنوع البيولوجي والموارد الطبيعية (الهدف 15 من أهداف التنمية المستدامة). ولذلك، فإنّ هناك ضرورة للتدابير المصممة بعناية والحلول المبتكرة لزيادة التآزر بين هذه الأهداف إلى أقصى حد من أجل إحراز التقدم الجماعي، بموازاة تقليل المقايضات والانتقال إلى نظم زراعية وغذائية مستدامة.

ولا تكون النظم الزراعية والغذائية مستدامة إلا عندما تحقق الأبعاد الثلاثة للتنمية المستدامة – أي النمو الاقتصادي، وحماية البيئة (أو تجديدها) والعدالة الاجتماعية الشاملة. وبالإضافة إلى ذلك، يتطلب الانتقال إلى هذه النظم الزراعية والغذائية المستدامة نهجًا متكاملًا ومتعدد الأبعاد.

4. دور تحول النظم الزراعية في تحقيق الأمن الغذائي مع الحفاظ على البيئة

العلاقة بين النظم الزراعية- الغذائية والبيئة تعتبر علاقة معقدة، حيث أن التغيرات البيئية هي محرك ونتيجة للنظم الزراعية- الغذائية في نفس الوقت كما يبين الشكل (1). والمداخلات البيئية مثل جودة التربة والمياه وأنماط الطقس

ودرجة الحرارة تؤثر على النظم الزراعية- الغذائية من خلال تأثيرها على إنتاج الغذاء وتخزينه ونقله. وهذا بدوره يؤثر على البيئات الغذائية المحلية والأماكن التي يتفاعل فيها المستهلكون مع النظام الغذائي لشراء الطعام واستهلاكه، من خلال التأثير على توافر الغذاء وجودته وسلامته والقدرة على تحمل تكاليفه. وتشمل مخرجات النظم الزراعية- الغذائية زيادة أو تقليل التعرض للملوثات، وجودة النظام الغذائي، وفقدان الأغذية وهدرها. وتؤثر كل من هذه النتائج معا على الصحة البشرية والبيئية.

وتجسد النظم- الزراعية- الغذائية خصائص الأنظمة المعقدة، بما في ذلك وجود حلقات ردود الفعل. وإحدى حلقات التغذية الراجعة المهمة في النظام الغذائي هي أن النتائج البيئية تؤثر على المدخلات البيئية. وعلى سبيل المثال، تؤثر انبعاثات الغازات الدفيئة الناتجة عن إنتاج الغذاء والنفايات على درجات الحرارة، وتؤثر المغذيات نتيجة الجريان السطحي للمياه في المناطق الزراعية على جودة المياه.

وتشمل القدرة على الصمود في النظم الزراعي- الغذائية القدرة على توفير الغذاء الآمن والكافي للجميع، ليس فقط في أوقات الحياة الطبيعية، ولكن أيضًا في أوقات الاضطرابات والصدمات التي يتعرض لها النظام، والتي لا تشمل فقط الكوارث الطبيعية والأوبئة وعدم الاستقرار الاقتصادي والاضطرابات السياسية أو الاجتماعية، حيث تشمل أيضًا الضغوطات البيئية التي تتجاوز حدود النظام. وقد أظهرت جائحة كورونا هشاشة أجزاء معينة من النظم الغذائية، وتؤكد الترابط بين كل مكون من مكونات النظام الغذائي.

ويعتبر النهج الشمولي هو المدخل لتحويل النظم الزراعية- الغذائية، حيث تترابط التحديات وكذلك حلولها. وبتعزيز النظم الزراعية- الغذائية والزراعية المستدامة يمكن تحقيق الهدف الثاني من أهداف التنمية المستدامة وتخفيض عدد الجياح تحقيق الأهداف الأخرى كخفض عدد الفقراء، والمساعدة في مكافحة تغير المناخ والحفاظ على الموارد الطبيعية للأجيال القادمة.

وبينما ساهمت الممارسات الزراعية غير المستدامة في التحديات البيئية مثل تدهور الأراضي وإزالة الغابات وانبعاثات غازات الدفيئة، فإن قطاع الزراعة يمكن أن يكون أيضًا جزءًا من الحل. ففي حالة التحديات المناخية الحالية يعدّ تحويل النظم الزراعية- الغذائية لتكون أكثر مراعاة للمناخ، واستدامة وابتكارًا، وتغذية، ومرونة، هو في صلب التغيير المطلوب. ولأجل تحقيق ذلك، يجب تبني الابتكار مع الاعتماد على الممارسات التقليدية والأساليب الزراعية التي خضعت لاختبار الزمن لدى الشعوب الأصلية، كما يتوجب تعزيز سبل العيش لتكون المجتمعات الريفية - التي غالبًا ما تمثل أضعف الفئات في المناطق الأكثر ضعفًا - قادرة على مواجهة تغير المناخ وآثاره.

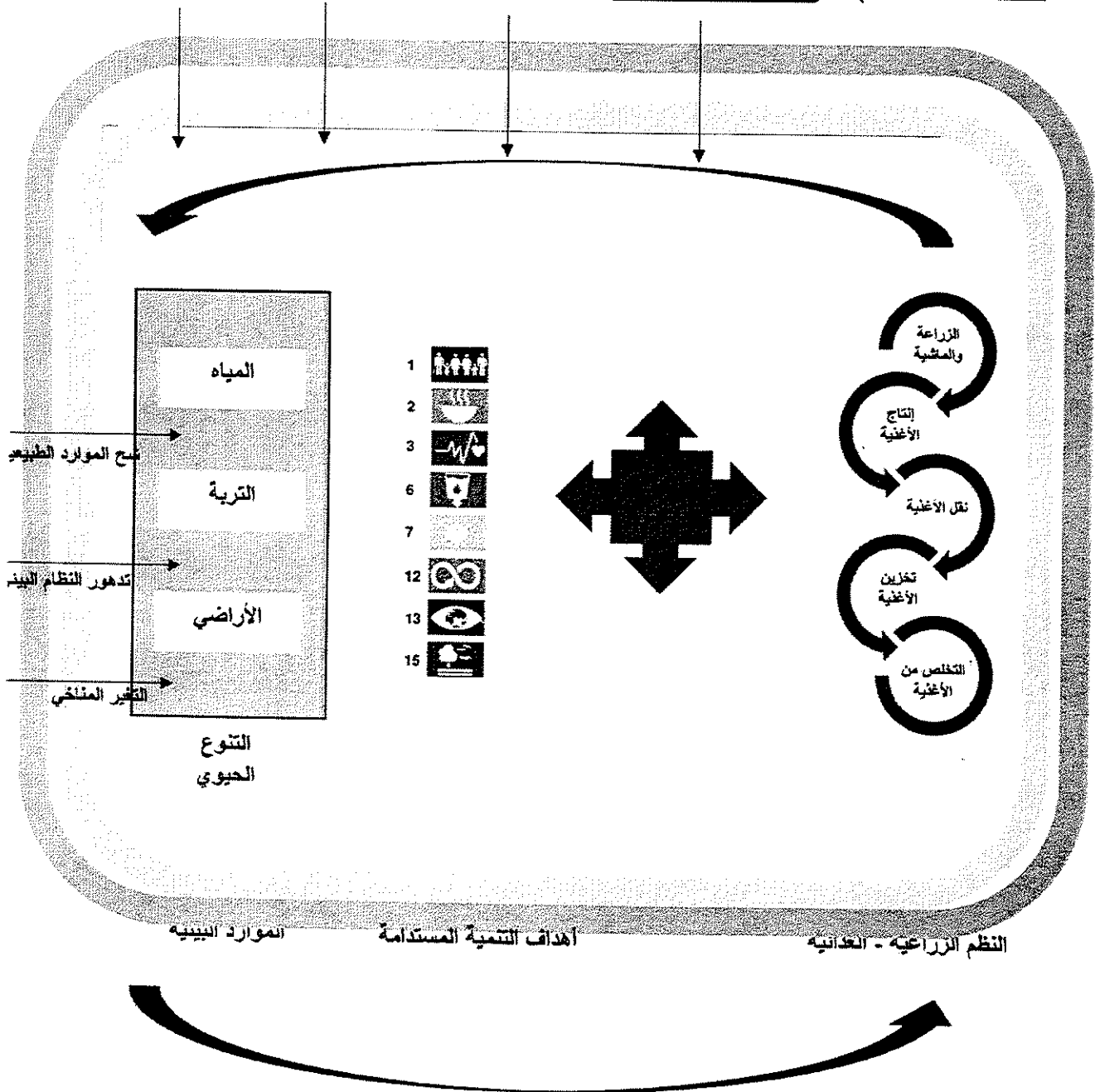
التكنولوجيا والابتكار

الوعي العام

الاستثمار العام

الحكومة والمؤسسات

مسرعات



النظم الاجتماعية الاقتصادية

النظم البيئية

النظم الزراعية - الغذائية والتغيرات البيئية

5. الإطار الإستراتيجي للمنظمة العربية للتنمية الزراعية في تحقيق الهدف الثاني من أهداف التنمية المستدامة

دعماً لنهج ترابط أهداف التنمية المستدامة، واعمت المنظمة العربية للتنمية الزراعية إطارها الاستراتيجي مع أهداف التنمية المستدامة بشكل متكامل. ويتيح هذا الإطار مخططاً تشغيلياً من أجل الإسراع في تحقيقها من خلال التحول إلى نظم زراعية وغذائية أكثر كفاءة وشمولاً ومرونة واستدامة سعياً إلى تحقيق إنتاج أفضل وتغذية أفضل وبيئة أفضل وحياة أفضل، بإدماج جميع الشرائح. ولكل مجال من مجالات التحول هذه أولوياته الخاصة التي تتعلق بالعديد من مقاصد أهداف التنمية المستدامة المترابطة. ويتيح هذا الأمر إحراز تقدم في التفاعل بين أهداف التنمية المستدامة لتحقيق النتائج الأكثر ملاءمة وبأقصى سرعة.

ولتحقيق هذه الأهداف تسهل المنظمة التعاون التقني الشامل، وتبادل المعرفة، وتقود تنظيم مبادرات وبرامج شاملة لبناء القدرات. وتشكل هذه المساعي والمبادرات ركائز قوية لدعم البلدان العربية وتمكينها ودفعها إلى السعي بثبات لتحقيق الحق في الغذاء وإعماله. وإدراكاً من المنظمة بأنه لا يمكن القيام بأي مسعى أو إنجاز بمعزل عن غيره، فإن المنظمة تتعاون وتقيم شراكات وتحالفات محورية مع المؤسسات الزراعية الوطنية، فضلاً عن مشاركة المنظمات الدولية التي تشترك معها في معالجة والتغلب على التحديات التي تواجه المنطقة العربية في سعيها للحصول على غذاء شامل بشكل عادل.

وتنفيذاً للاستراتيجية العربية للتنمية الزراعية المستدامة 2020-2030، والذي ينص الهدف الاستراتيجي الرابع فيها على "تنمية وازدهار الريف العربي وتأهيل ودعم مقدرات التأقلم مع التغيرات البيئية والاقتصادية والمجتمعية ذات الصلة بالقطاع الزراعي" وقد تحددت أول المخرجات المستدامة للاستراتيجية على المدى الطويل في "استدامة الرخاء والدخل وازدهار المناطق الريفية في الدول العربية" (المنظمة العربية للتنمية الزراعية، إستراتيجية التنمية الزراعية العربية 2020-20230، 2020).

وقد جاءت استراتيجية التنمية الزراعية العربية المستدامة 2020-2030، كتحديث لاستراتيجية التنمية الزراعية العربية المستدامة للعقدين 2005-2025، والتي تم تنفيذها من عام 2008-2018، والتي حققت المنظمة من خلالها بالتعاون مع الدول الأعضاء وشركاء التنمية إنجازات غطت المجالات الزراعية والسلمية، خاصة في مجالات التدريب وبناء القدرات والدراسات وأدارات الدورية والاستراتيجيات القطاعية والأدلة والقوانين الاسترشادية إلى جانب وثائق المؤتمرات وورش العمل والاجتماعات الفنية وقواعد البيانات والشبكات المتخصصة وتقديم الاستشارات الفنية وتنفيذ المشروعات القطرية والقومية الرائدة في مختلف المجالات الزراعية ومنها تنمية وحماية الموارد المائية وتنمية الموارد الزراعية وحمايتها ونقل التقنية الحديثة لزيادة الإنتاجية والإنتاج الزراعي وتحسين سبل كسب العيش في الريف العربي وتنويع وزيادة دخول النساء وصغار المزارعين.

ومن الأمثلة على هذه المشاريع إنشاء العديد من السدود الترابية والبحيرات الجبلية وآبار تجميع مياه الأمطار والمشاريع الخاصة بتوفير مدخلات الإنتاج في المناطق الريفية مثل مضخات المياه والآلات والمعدات الزراعية وزيادة المساحات المزروعة والإنتاج الكلي، وتوفير حيوانات المزرعة والأسمدة، والبذور المحسنة، والمبيدات، والأمصال. بالإضافة إلى مشاريع تربية الحيوانات ومشاريع الصيد والاستزراع السمكي، وغيرها من المشروعات التي ساهمت في تحقيق زيادة في نسب الاكتفاء الذاتي في الوطن العربي لمحاصيل الدرنات والخضر، والفاكهة، والأسماك، وغيرها.

وقد تم إجراء تحليل شامل لأوضاع الزراعة والموارد الطبيعية في المنطقة العربية والمعوقات التي تواجه التنمية الزراعية العربية، ومنها العدالة الاجتماعية وتمكين المرأة والشباب والقدرة على التأقلم والصمود والقضايا البيئية والترابط بين المياه والطاقة والغذاء. هذا بالإضافة إلى دراسة التغيرات ذات الصلة بالقطاع الزراعي التي حدثت على المستوى العالمي ومنها التغييرات في أفكار التنمية والتغيرات الاقتصادية العالمية والتقدم التكنولوجي والانتقال من الأهداف الإنمائية للألفية إلى أهداف التنمية المستدامة 2030، حيث تم البناء عليها والاستفادة منها في وضع أهداف وبرامج ومكونات الاستراتيجية المحدثة.

ومن نتائج هذا التحليل ضعف الشراكة مع القطاع الخاص، وعدم كفاءة الاستثمار من قبل المؤسسات الحكومية في كثير من الأحيان. في حين أن استثمار القطاع الخاص يمكن له أن يعمل بكفاءة، غير أنه يواجه العديد من الصعوبات التي تتصل بتعقيدات إجراءات التصديق لطلبات الاستثمار وضعف البنى الأساسية إضافة إلى الإفراط في الضرائب وإشكالية التحويلات المصرفية. وبناء عليه فقد طرحت المنظمة العربية للتنمية الزراعية نموذجاً للشراكة بين القطاعين العام والخاص يمكن له تحقيق الأثر الإيجابي في استحداث متطلبات سلاسل القيمة بإبعادها الاقتصادية والبيئية والاجتماعي، مما يحقق التنمية الزراعية المستدامة. الأمر الذي يستدعي تخطي كافة العقبات البنوية والمؤسسية والتشريعية، تحفيزاً للمشاركة وتطويراً للقدرة الإبداعية لزيادة الأعمال في القطاع الخاص. كما أبرزت نتائج التحليل قلة فعالية التنظيمات المحلية ومنظمات المجتمع المدني في إطار الشراكات مع القطاعين العام والخاص.

وتمثلت الدوافع الرئيسية لتحديث استراتيجية التنمية الزراعية في: إحداث نقلة نوعية للقطاعات الزراعية العربية تسهم في تحقيق تنمية زراعية عربية مستدامة وعالية الإنتاجية تحقق مستوى معقول من الرفاه والرخاء لسكان الدول العربية، وبخاصة المجتمعات الريفية. وكذلك تمكين المنظمة من تحقيق التزاماتها نحو ازدهار دولها الأعضاء، وذلك من خلال التطوير المستمر للقطاع الزراعي العربي وخاصة في مجال تعزيز التكامل الزراعي العربي. واعتمد منهج تغيير الاستراتيجية على تحويل القطاع الزراعي العربي من قطاع يعاني من عجز في الأمن الغذائي إلى قطاع قادر على تحقيق الأمن الغذائي المستدام، وبالشكل الذي يحقق أهداف التنمية المستدامة 2030 من خلال تحقيق مخرجات مستدامة على المدى القصير والمتوسط والبعيد. وعلى المدى البعيد تضمنت مخرجات الاستراتيجية المعدلة في استدامة الرخاء والدخل وازدهار المناطق الريفية في الدول العربية.

وتضمنت استراتيجية التنمية الزراعية العربية المستدامة 2030 ستة برامج رئيسية، منها برنامج تطوير وازدهار الريف والابتكار وريادة الأعمال لتمكين المرأة والشباب وتقليل الفوارق. ويحوي هذا البرنامج العديد من الفرص أهمها توفر فرصة التدريب والمساعدة بما في ذلك الزراعة المستدامة وتوفر فرص بناء القدرات الدولية للدول النامية في مجالات مختلفة منها إدارة المياه الزراعية واستخدامها ودعم تنفيذ أهداف التنمية المستدامة. إضافة إلى توفر الموارد الطبيعية الكافية غير المستغلة بالكامل، والفرص المتاحة على طول سلسلة القيمة لتعزيز فرص العمل والعمالة الزراعية ذات الخبرة العالية. أما التحديات لتنفيذ هذا البرامج فتتمثل في الهجرة الجماعية للخبرات المؤهلة وارتفاع كلف التوظيف للمدربين المؤهلين الأجانب والتكلفة العالية للتدريب في المؤسسات الأجنبية (المنظمة العربية للتنمية الزراعية، استراتيجية التنمية الزراعية العربية المستدامة 2020-203، 2020).

وتعتبر مبادرة الزراعة التجديدية من أجل استدامة النظم الزراعية- الغذائية Regenerative Integrated Entrepreneurial Engagement Module (RIEEM) المدخل التنفيذي للإطار الاستراتيجي للمنظمة العربية للتنمية الزراعية في التوسع الزراعي بما يحمي البيئة ويوفر بدائل للعيش وتحسين الصمود للمجتمعات المحلية، مع الاستفادة الكاملة من التكيف وتخفيف آثار التغير المناخي من خلال تعزيز امتصاص ثاني أكسيد الكربون من القطاعات الاقتصادية الأخرى.

وتشتمل هذه المبادرة على ثلاثة محاور رئيسية

1- التدخلات الفنية وتشتمل على:

- استخدام أصناف وسلالات عالية الإنتاجية
- اتباع ممارسات جيدة لإدارة التربة
- تبني ممارسات زراعية مناسبة
- استخدام تقنيات أفضل لاستخدام المياه

2- التدخلات المؤسسية وتشتمل على:

- إيجاد أطر مؤسسية متكاملة
- وضع مجموعة فعالة من السياسات والتشريعات المتعلقة بالإنتاج والتسويق والاستثمار والتجارة
- الإعداد التنظيمي الفعال للمزارعين

3- الوحدات الإبداعية والتحويلية لتدخلات التعبئة والتغليف

- وضع برامج ومبادرات ضمن إستراتيجية المنظمة
- اتباع الممارسات الزراعية الجيدة
- تقديم الخدمات الاستشارية الريفية
- مشاركة ريادة الأعمال من أجل تطوير سلاسل القيمة

تدخلات فنية

- أصناف وسلالات عالية الإنتاجية
- ممارسات جيدة لإدارة التربة
- ممارسات زراعية مناسبة

التوسع الزراعي بما يحمي البيئة

توفير بدائل للعيش

تحسين الصمود للمجتمعات المحلية

الاستفادة الكاملة من التكيف مع تغير المناخ

تعزيز امتصاص ثاني أكسيد الكربون من
القطاعات الاقتصادية الأخرى (التخفيف من آثار
تغير المناخ)

تدخلات مؤسسية

- أطر مؤسسية متكاملة
- مجموعة فعالة من السياسات والتشريعات
المتعلقة بالإنتاج والتسويق والاستثمار
في التجارة

الوحدات الإبداعية والتحويلية لتدخلات التعبئة والتغليف

- برامج ومبادرات ضمن إستراتيجية المتظمة
- الممارسات الزراعية الجيدة
- الخدمات الاستشارية الريفية
- مشاكة ، نادة الأعمال ، من أجا ، تطه

مبادرة الزراعة التجديدية من أجل استدامة النظم الزراعية- الغذائية.

➤ ثانيا الهدف (13): العمل المناخي

1- عُقد مؤتمر الأطراف بشأن تغير المناخ (COP28) بمشاركة عربية وعالمية كبيرة، حيث شهدت قمة المناخ يومي 1، 2 ديسمبر 2023 مشاركة قادة الدول العربية وحضور الأمين العام لجامعة الدول العربية، وقد ركزت أعمال مؤتمر (COP28) على أربعة تحولات نموذجية، هي:

● تسريع تحقيق انتقال منظم ومسؤول وعادل ومنطقي في قطاع الطاقة.

● تطوير آليات التمويل المناخي.

● الحفاظ على البشر وتحسين الحياة وسبل العيش.

● ضمان احتواء الجميع بشكل تام.

2- على مستوى التنسيق العربي الحالي، فهناك مجلسين وزاريين يُعنيان بموضوع تغير المناخ، وهما: مجلس

الوزراء العرب المسؤولين عن شؤون البيئة، وهذا المجلس يختص بالسياسات العامة لتغير المناخ وينبثق

عنه الفريق التفاوضي العربي والذي يضم مجموعة من الخبراء العرب ممثلين عن الدول الأعضاء في جامعة

الدول العربية يتولى تنسيق الجهود التفاوضية العربية في مؤتمرات تغير المناخ. والمجلس الثاني هو مجلس

الوزراء العرب المعنيين بالأرصاد الجوية والمناخ، وهذا المجلس يختص بالجوانب العلمية والفنية ذات الصلة

برصد مظاهر تغير المناخ، وتمثل إدارة شؤون البيئة والأرصاد الجوية بالأمانة العامة لجامعة الدول العربية

الأمانة الفنية لكلا المجلسين ونقطة الاتصال للأمانة العامة مع سكرتارية الاتفاقية الإطارية للتغيرات المناخية

UNFCCC، وفي هذا الإطار:

● عُقدت الدورة الثانية لأسبوع المناخ للدول العربية وشمال أفريقيا MENA Climate Week 2023 خلال

الفترة 8-12/10/2023 في مدينة الرياض بالمملكة العربية السعودية بحضور الأمين التنفيذي لاتفاقية الأمم

المتحدة الإطارية لتغير المناخ UNFCCC وبمشاركة عدد كبير من الوزراء المعنيين بتغير المناخ في الدول

العربية. وقد عُقد اجتماع وزاري للوزراء العرب المعنيين بتغير المناخ بدعوة من وزير الطاقة السعودي وقد

خرج الاجتماع ببيان بشأن الموقف العربي بشأن قضايا المناخ والتحضير للدورة 28 لمؤتمر الأطراف.

● عُقدت اجتماعات الدورة (34) لمجلس الوزراء العرب المسؤولين عن شؤون البيئة في مدينة مسقط بسلطنة

عمان خلال الفترة 22-26/10/2023، حيث تمت مناقشة البند الخاص بالتعامل العربي مع قضايا تغير المناخ

الذي يتضمن التحضير للمشاركة في الدورة 28 لمؤتمر الأطراف وتحديث خطة العمل العربية للتعامل مع

التغيرات المناخية، وكان من بين قراراتها القرار رقم (ق 638 - د.ج. 34 - 2023/10/26) بشأن تنظيم

اجتماع تشاوري حول البعد البيئي لخطة التنمية المستدامة يومي 14 - 15/2/2024 بالقاهرة، وقد صدرت

عدة رسائل حول الأهداف 17/16/13/2/1، وفيما يخص الرسائل السادرة عن الهدف الـ 13 فهي كما يلي:

- إطلاق مبادرات لتحقيق التوازن بين التخفيف والتكيف.

- دعم وتشجيع الحلول القائمة على الطبيعة لمجابهة تأثيرات التغير المناخي، ودعوة الدول لتبادل الخبرات والتجارب الوطنية الناجحة.
- تمكين الشباب العرب من المشاركة في مفاوضات العمل المناخي العالمية كمؤتمر الأطراف وفي فعاليات أخرى ذات العلاقة كالمنتدى السياسي للتنمية المستدامة والجمعية العامة للأمم المتحدة.
- أن المنطقة تشارك العالم بفعالية في مواجهة والتصدي للتحديات البيئية العالمية وتساهم في تحقيق أهداف التنمية المستدامة حيث استضافت وتستضيف العديد من الأحداث العالمية التي تتصدى للقضايا البيئية الرئيسية ومنها استضافتها لاجتماعات مجموعة العشرين عام 2024م و-(UNFCCC-COPs 27,28) وستستضيف (UNCCD-COP16) ويوم البيئة العالمي للعام 2024م ، كما أطلقت العديد من المبادرات البيئية العالمية والإقليمية ومنها (مبادرتي مجموعة العشرين العالمية للحد من تدهور الأراضي والمحافظة على الموائل، والمنصة العالمية للمحافظة على الشعب المرجانية ، ومبادرة الشرق الأوسط الأخضر) .
- 3- شاركت جامعة الدول العربية في الدورة الثامنة والعشرين لمؤتمر الأطراف (COP28) بإقامة جناح خاص بها في المنطقة الزرقاء Blue Zone المخصصة للدول والمنظمات وذلك للمرة الأولى لها في مؤتمرات الأطراف، حيث حقق الجناح نجاحاً كبيراً في أن يكون منصة لعرض كافة الجهود العربية في مجال التفاعل مع قضايا تغير المناخ. وقد حرصت جامعة الدول العربية على مشاركة الدول الأعضاء، المنظمات العربية المتخصصة، المنظمات الدولية ذات العلاقة، منظمات المجتمع المدني، القطاع الخاص، والشباب ضمن الفعاليات التي عقدت في هذا الجناح. وفي هذا الإطار:
- تم تنظيم 54 فعالية أتاحت أكثر من 700 ساعة من النقاشات على مدى أيام المؤتمر، تضمنت الفعاليات عدة موضوعات من أهمها: الحلول المبنية على الطبيعة، الأمن المناخي، دور المرأة والشباب ومنظمات المجتمع المدني في مواجهة آثار التغيرات المناخية، القدرة على التكيف مع تغير المناخ والتمويل، الطاقة المتجددة والكربون، دور البحث العلمي في معالجة الآثار المترتبة على التغيرات المناخية، الاقتصاد الدائري، والأمن الغذائي (مرفق جدول الأنشطة والفعاليات).
- شارك في فعاليات جناح جامعة الدول العربية عدد كبير من الوزراء وكبار المسؤولين في الدول العربية ورؤساء بعض شركات القطاع الخاص العالمية، وبعض رؤساء المنظمات العربية المتخصصة بالإضافة إلى الشباب وممثلو منظمات المجتمع المدني، حيث بلغ عدد المتحدثين في مختلف الجلسات أكثر من 200 شخص.
- في إطار تنفيذ الفقرة 11 من القرار رقم 8960 الصادر عن مجلس جامعة الدول العربية في دورته السابقة (160) بشأن إشراك الدول الأعضاء التي ليس لديها جناح في مؤتمر الأطراف بتنظيم فعاليات في جناح جامعة الدول العربية، نظمت كل من الجمهورية اليمنية والجمهورية العربية السورية، وجمهورية السودان عدداً من الأنشطة في الجناح.

- في إطار تنفيذ الفقرة 12 من القرار رقم 8960 الصادر عن مجلس جامعة الدول العربية في دورته السابقة (160) نظمت عدد من المنظمات العربية المتخصصة التابعة لجامعة الدول العربية عدداً من الأنشطة والفعاليات حول عدة موضوعات متعلقة بقضايا المناخ ومن بينهم المنظمة العربية للتنمية الزراعية، المركز العربي لدراسات المناطق الجافة والأراضي القاحلة، الأكاديمية العربية للعلوم والتكنولوجيا والنقل البحري، منظمة العمل العربية، اتحاد الغرف العربية، اتحاد الجامعات العربية، المنظمة العربية للهلال الأحمر والصليب الأحمر، والأكاديمية العربية للعلوم الإدارية والمالية والمصرفية.
- تم إطلاق مبادرتين ضمن الفعاليات التي أقيمت في جناح جامعة الدول العربية: الأولى حول المناخ والحلول القائمة على الطبيعة، والثانية حول إنشاء منصة لتسهيل الانتقال الى الاقتصاد الدائري في المنطقة العربية. وسوف يتم تنفيذ المبادرات تحت رعاية جامعة الدول العربية، بعد الانتهاء من الإجراءات الرسمية لها.
- أفادت الجهات المنظمة والمشاركة في الفعاليات التي عقدت في جناح الجامعة بأهمية وجود جناح لجامعة الدول العربية يعكس ويناقش احتياجات وتطلعات المنطقة العربية كونها بيت العرب.
- أعدت إدارة شؤون البيئة والأرصاد الجوية 12 تقرير يومي ترصد أهم الفعاليات والمبادرات وتطورات الاجتماعات التنسيقية العربية، وكذلك أهم الأنشطة التي عقدت في جناح جامعة الدول العربية. وقد تم تعميم التقارير اليومية على المشاركين من الدول العربية، وأعضاء المجموعة التفاوضية العربية.

➤ ثالثا الهدف (17): عقد الشراكات لتحقيق الأهداف

- تم اعتماد الاستراتيجية العربية للاتصالات والمعلومات الأجندة الرقمية العربية 2023-2033، من قبل مجلس الوزراء العرب للاتصالات والمعلومات في دورته 26 يناير 2023، ومجلس الجامعة على مستوى وزراء الخارجية في دورته العادية رقم 159 مارس 2023 والقمة العربية في دورتها 32 بالمملكة العربية السعودية مايو 2023.
- الاستراتيجية العربية لتكنولوجيا الاتصال والمعلومات، هي المشروع المشترك بين الأمانة العامة لجامعة الدول العربية والاسكوا. وعكف على إعدادها خبراء من الدول العربية والمنظمات الدولية والإقليمية.
- تتضمن الاستراتيجية تحقيق عدة أهداف تشمل التنمية في مجال الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات، على سبيل المثال: التحول الرقمي، تطوير البنية التحتية التكنولوجية، الأمن السيبراني، تنمية مهارات البحث والابتكار والتطوير بالإضافة الى عدة أهداف أخرى تتعلق بتطوير المحتوى الرقمي العربي، وتعزيز التعاون الدولي في مجالات الاتصالات والمعلومات وتنمية وتطوير شبكات الاتصالات والانترنت.
- وخلال النصف الأول من عام 2024 سيتم عقد منتدى للبدء في بحث تنفيذ أهداف الاستراتيجية والمشاريع المشتركة بين الدول العربية، بمشاركة مسؤولي الدول العربية من وزارات وهيئات الاتصالات وتقنية المعلومات، والمنظمات العربية المتخصصة ذات العلاقة بالإضافة الى المنظمات الإقليمية والدولية ذات الصلة.



مساهمة

(إدارة التنمية المستدامة والتعاون الدولي- جامعة الدول العربية)

في تحقيق شعار المنتدى السياسي رفيع المستوى 2024

" تعزيز تنفيذ خطة عام 2030 والقضاء على الفقر في أوقات الازمات المتعددة: التنفيذ الفعال
لحلول مستدامة ومرنة ومبتكرة"

الإجراءات المتخذة والأنشطة التي قامت بها إدارة التنمية المستدامة والتعاون الدولي واللجنة العربية
لمتابعة تنفيذ أهداف التنمية المستدامة ف إطار تحقيق شعار المنتدى والاهداف التي سيتم مناقشتها
خلال دورته لعام 2024 وهي الهدف (1) القضاء على الفقر، الهدف (2) القضاء على الجوع وتحقيق
الأمن الغذائي، الهدف (13) العمل المناخي، لهدف (16) السلام والعدل والمؤسسات القوية، والهدف
(17) عقد الشراكات لتحقيق الاهداف

1. أصدرت الأمانة العامة لجامعة الدول العربية بيان مبادرة القضاء على الجوع في المنطقة العربية حول
ضرورة التعامل السريع مع تحديات الامن الغذائي المستجدة في المنطقة العربية، ومشيروا الى تحديات الأمن
الغذائي التي تواجه المنطقة العربية والتي تسببها الصراعات الطويلة الأمد، والاحتلال، وتضاؤل الموارد
الطبيعية لإنتاج الغذاء، والاعتماد الكبير على الواردات وبالتالي تؤدي لهشاشة النظم الغذائية، والركود
الاقتصادي، والارتفاع في معدلات البطالة.

2. أطلقت جامعة الدول العربية بالتعاون مع لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا
(الاسكوا)، الرؤية العربية 2045 والتي تمثل نقطة انطلاق نحو مستقبل يتسم بالتنوع والثراء الثقافي،
ويحقق الوثبة الحضارية في عالم يشهد ثورة في العلوم والاتصالات والمعرفة، وتهدف إلى استعادة
الأمل بالفكر والعمل البناء من خلال تعزيز الأمن والاستقرار في المنطقة، وتحفيز النمو الاقتصادي
المستدام، وتعزيز التعاون والتضامن الإقليمي.

- تشمل الرؤية على ستة محاور هي الأمن والأمان، والعدل والعدالة، والابتكار والإبداع، والازدهار
والتنمية المستدامة، والتنوع والحيوية، والتجدد الثقافي والحضاري، وتستهدف تحقيق التنمية وفق
منظور شامل ومتكامل، وهي في الحقيقة تعبير عن أملنا في مستقبل مشرق تتحقق فيه آمال
شعوب المنطقة العربية أفراداً ومجموعات، وتتطلق من القناعة بمزايا التضامن العربي، وتسترشد

بالمواثيق والقرارات الدولية والعربية ذات الصلة، وتُتَمِّم خطة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة لعام 2030، كما تعطي الأولوية لاحتياجات الدول والشعوب العربية وتوجّهاتها، وتتسق مع الخطط والرؤى الوطنية وتتكامل معها من منظور ملكية الشباب للمستقبل.. وتشدّد على منظومة القيم الإنسانية الراسخة في المنطقة بوصفها اللبنة الأساس في التنمية البشرية.

3. أطلقت إدارة التنمية المستدامة والتعاون الدولي "المنصة الرقمية العربية للتنمية المستدامة"، وذلك تنفيذًا لقرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي، خلال فعاليات النسخة الرابعة من الأسبوع العربي للتنمية المستدامة، تهدف المنصة الرقمية إلى دعم مرونة وقدرة الدول العربية على تحقيق أهداف التنمية المستدامة عن طريق تعظيم دور التكنولوجيا والتحول الرقمي وتوسيع آفاق الابتكار حيث يعتبر اليوم أساسا في تحقيق أهداف التنمية المستدامة

- تضم المنصة في عضويتها ممثلي حكومات الدول العربية الأعضاء فضلا عن المنظمات العربية المتخصصة والهيئات البحثية والعلمية والجهات ذات العلاقة الرائدة بالمنطقة العربية، وممثلي القطاع الخاص والقطاع المصرفي والتأمين، ومنظمات المجتمع المدني والشباب

- تقوم المنصة بتبني ودعم المبادرات والمشروعات العربية والدولية في مجالات التحول الرقمي والابتكار وريادة الأعمال، وتقديم برامج بناء قدرات ومجموعات عمل متخصصة في المجالات المعنية بالتنمية المستدامة، كما تعمل على توفير قاعدة بيانات للخبراء والباحثين بالوطن العربي، لنقل وتبادل الخبرات من خلال التعاون والتنسيق مع الجهات الحكومية المعنية والجهات ذات العلاقة على المستويين الإقليمي والدولي.

- انبثق عن المنصة اربع مجموعات عمل اقليمية تشمل كل من: مجموعه عمل للعلوم والتكنولوجيا والابتكار، مجموعة عمل للتحول الرقمي، مجموعة عمل لبناء القدرات وتنمية المهارات الرقمية، ومجموعة عمل للكفاء الاصطناعي من أجل الاستدامة.

4. أعدت الأمانة العامة بالتعاون مع المركز الإقليمي للتمويل المستدام دراسة حول أسس التمويل المستدام في المنطقة العربية، تتضمن الدراسة الممارسات العربية لتحقيق التمويل الأخضر والمستدام في المنطقة العربية، ونبذة عن الأزمات الاقتصادية وتأثيرها على اقتصادات الدول العربية، وتوضح دور المنظمات الدولية في تعزيز الاستدامة والتمويل المستدام، كما انها تستعرض التحديات والعوائق التمويلية في المنطقة العربية، بالإضافة الى طرحها لخارطة طريق نحو تحقيق التمويل المستدام في المنطقة العربية.

- وفي هذا الإطار تم ادراج بند حول موضوع التمويل المستدام في المنطقة العربية على جدول اعمال القمة التنموية الاقتصادية والاجتماعية خلال دور انعقادها القادم.

5. البدء في اتخاذ خطوات تنفيذية لتفعيل مشروع النهج الثلاثي بالتعاون مع لجنة (الاسكوا) وصندوق الأمم المتحدة الاستئماني للأمن البشري، وهو مشروع لدعم تنفيذ أهداف التنمية المستدامة في الدول المتأثرة بالنزاعات عن طريق تفعيل النهج الثلاثي (المساعدات الإنسانية/التنمية/بناء السلام) من خلال نهج يتضمن الوعي بالمخاطر والأمن البشري، وسيتم تنفيذه في تسعة دول هي: العراق، الأردن، لبنان، ليبيا، فلسطين، الصومال، السودان، سوريا، واليمن ولمدة عامين.

- سيساهم في المشروع أيضًا فرق العمل الوطنية، بما في ذلك الشركاء التابعين للأمم المتحدة والشركاء من خارج الأمم المتحدة، بالإضافة إلى ذلك، سيتم إنشاء شبكات للشركاء الوطنيين لأصحاب المصلحة المتعددين بالتنسيق مع مكاتب المنسقين المقيمين للأمم المتحدة (RCOs) وسيشمل أصحاب المصلحة الرئيسيين في مجال التنمية على المستوى الوطني ودون الوطني، بما في ذلك الجهات الفاعلة في المجتمع المدني لمواصلة دعم تفعيل نهج الترابط الثلاثي والأمن البشري.

6. أعدت الأمانة العامة ورقة بشأن (فقد وهدر الطعام) تمهيداً لإعداد مشروع قانون تنظيم مكافحة خسائر سلسلة الإمداد الغذائي، بالتعاون مع البرلمان العربي، لما تمثله قضية الفاقد والمهدر من الأغذية تحد كبير يواجهه العالم اليوم مع تداعيات خطيرة على الأمن، وبشكل خاص في المناطق التي تعتمد على الواردات الغذائية لتلبية احتياجاتها الغذائية ولديها إمكانات محدودة لزيادة الإنتاج الغذائي، وقد تم طرح هذا المقترح على اللجنة الفرعية للقضاء على الجوع والتي أوصت بتشكيل فريق عمل من أعضاءها للتنسيق مع البرلمان العربي بشأن خطوات اصدار وسن تشريعات على المستوى الوطني للدول العربية تتعلق بموضوع الفقد والهدر.

- وفي إطار التنسيق والتعاون مع البرلمان العربي فقد شاركت الأمانة العامة في اجتماع لجنة الشؤون الاقتصادية والمالية لدى البرلمان، حيث اتت اللجنة على مسودة قانون تنظيم مكافحة خسائر سلسلة الامداد الغذائي (فقد وهدر الطعام)، وقررت اللجنة بان يتم تعميم مشروع القانون على البرلمانات والمجالس الوطنية للدول العربية لإبداء ملاحظاتهم تمهيدا لاعتماده، كما اوصت بعقد ورشة عمل بالتعاون بين الأمانة العامة والبرلمان العربي حول موضوعات فقد وهدر الطعام وكيفية الحد منها.

7. ساهمت الإدارة بعقد عدد من الأنشطة والجلسات مع الشركاء الإقليميين والدوليين خلال فعاليات مؤتمر الأمم المتحدة المعني بتغير المناخ COP28 بالجناح المخصص لجامعة الدول العربية، حيث نظمت

الإدارة بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي جلسة تحت عنوان "الامن المناخي في المنطقة العربية: الدروس المستفادة وتوسيع النطاق" تم خلالها التركيز على توسيع نطاق العلاقة بين الامن المناخي والسياسات الجديدة من الدروس المستفادة في إطار الحوارات الخاصة حول تعزيز العمل المناخي في المنطقة العربية، كما تم استعراض العديد من المشاريع في عدد من الدول العربية التي تمت من خلال منح تم تقديمها وأشرف على تنفيذها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي.

- كما تم عقد جلسة بالتعاون والتنظيم المشترك مع الجامعة البريطانية بمصر تحت عنوان "مستقبلنا صوتنا: نموذج محاكاة الشباب العربي للعمل المناخي COP 28"، شهدت مشاركة معالي الدكتور أشرف صبحي وزير الشباب والرياضة بجمهورية مصر العربية، السيد أليساندرو فراكاسيتي، الممثل المقيم لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي في مصر، والأستاذ الدكتور محمد لطفي، رئيس الجامعة البريطانية في مصر بالإضافة الى الدكتور محمود محي الدين رائد المناخ للرئاسة المصرية في مؤتمر والمدير التنفيذي بصندوق النقد الدولي، وقد هدفت الجلسة الى إظهار قدرة الطلاب من الدول العربية والدولية من الجلوس معًا وتطوير حلول للعمل المناخي بناءً على الشراكة والتعاون
- تضمنت الأنشطة كذلك حوارا حول الحد من مخاطر الاستثمار في المنطقة العربية من الرؤية الى العمل، بمشاركة بنك الاستثمار الأوربي والصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي، والوكالة الدولية لضمان الاستثمار التابعة لمجموعة البنك الدولي، تطرق الحوار الى متطلبات الاستثمار في المنطقة على المستوى المحلي لزيادة الاستثمارات الأجنبية المباشرة، وبحث كيفية انشاء آلية لجمع المستثمرين والبنوك والحكومات معاً لمناقشة الفرص، بالإضافة الى استعراض لأدوات المختلفة لتشجيع المستثمرين مثل إزالة مخاطر الاستثمار وضمانات الاستثمار.
- تم تنظيم حلقة نقاشية خاصة حول "أثر التغيرات المناخية على قضايا التشغيل وعلاقتها بأهداف التنمية المستدامة" بجناح الجامعة العربية، وتم خلالها مناقشة الاجراءات اللازم اتخاذها للتكيف مع التغيرات المناخية والتخفيف من آثارها على سوق العمل وصولاً لتحقيق اهداف التنمية المستدامة خاصة الهدف رقم 13 من اهداف التنمية المستدامة المعني بالمناخ، بالإضافة الى الجلسة خاصة حول "إزالة الكربون والتحول للمياه المعالجة للتنمية" بالتعاون مع شركة نسر لخدمات الطاقة والتي

قدمت خلالها نموذجاً حول مفهوم إزالة الكربون كنهج جديد للحد من انبعاثات الغازات الدفيئة وتحويل المياه المعالجة من أجل التنمية.

الفاعليات والندوات وورش العمل

- احتفلت الجامعة العربية باليوم العربي للاستدامة في نسخته الثانية يوم 2024/2/20 بمقر الأمانة العامة، والذي عقد تحت شعار "مستقبل مستدام للمنطقة العربية"، وشارك فيه معالي السيد الأمين العام لجامعة الدول العربية حيث تم تكريم فيه العديد من الشخصيات الفاعلة في مجالات التنمية المستدامة ومن بينهم معالي الدكتورة نيفين القباج وزيرة التضامن الاجتماعي بجمهورية مصر العربية.
- وتكمن أهمية اليوم العربي في كونه محرك إعلامياً يركز على التوعية بمفاهيم الاستدامة وإبراز إنجازات الدول العربية ويشدد على دور القطاع الخاص في تنمية موارد مشاريع التنمية المستدامة والتعاون مع المجتمع المدني لتحقيق التغيير الإيجابي والمستدام في المنطقة العربية.
- وتم خلاله عقد جلسة حوارية تحت عنوان "مستقبل مستدام للمنطقة العربية"، شارك فيها معالي الدكتور هاني سويلم وزير الموارد المائية والري بجمهورية مصر العربية، وعدد من ممثلي القطاع الخاص والمجتمع المدني وممثل عن الشباب، وتطرقت الجلسة الى مناقشة معوقات تحقيق أهداف التنمية المستدامة سبل المضي قدماً نحو تأمين مستقبل أفضل للأجيال الحالية والقادمة.
- نظمت الجامعة العربية ثلاث ورش عمل رفيعة المستوى لمجموعة العمل الإقليمية "الذكاء الاصطناعي من أجل الاستدامة" المنبثقة عن "المنصة الرقمية العربية للتنمية المستدامة". شهدت الورش مشاركة عدد من الدول العربية، وعدد من المنظمات العربية المتخصصة، بالإضافة إلى مشاركة متنوعة من الشركاء الإقليميين. تم خلالها مناقشة تطبيقات الذكاء الاصطناعي في مجالات النقل الذكي والمدن الذكية والسياحة الذكية المستدامة بهدف تسريع وتيرة تنفيذ أهداف التنمية المستدامة 2030، كما تم خلالها استعراض مجموعه من النماذج العربية الناجحة في التطبيقات المختلفة للذكاء الاصطناعي، وكذلك السياسات التي تبنتها الدول العربية والتي من شأنها دعم تحقيق أهداف التنمية المستدامة، فضلاً عن المستجدات في مجالات تطبيقات الذكاء الاصطناعي، وكذلك التحديات التي تواجهها.
- عقدت ورشة العمل الثالثة بالتعاون مع المركز الدولي لأبحاث وأخلاقيات الذكاء الاصطناعي بمدينة الرياض بالمملكة العربية السعودية، وتناولت أهمية تطبيق أخلاقيات الذكاء الاصطناعي في تسريع

تحقيق اهداف التنمية المستدامة (التحديات والفرص)، والممارسات الناجحة في الدول العربية والمنظمات العربية في تطبيق اخلاقيات الذكاء الاصطناعي في التنمية المستدامة - كأداة تقييم اخلاقيات الذكاء الاصطناعي التي اصدرتها اليونسكو، ويأتي ذلك في إطار متابعة تنفيذ توصيات الاجتماع الرابع عشر للجنة العربية لمتابعة تنفيذ أهداف التنمية المستدامة 2030 في المنطقة العربية.

• عقدت ورشة العمل "الأمن الغذائي: الأساليب والإستراتيجيات" خلال الفترة 26-28 نوفمبر 2023 بمقر الأمانة العامة لجامعة الدول العربية، بالتعاون مع جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، شهدت الورشة مشاركة خبراء متخصصين من المنظمة العربية للتنمية الزراعية، والمركز العربي لدراسات المناطق الجافة والأراضي القاحلة (أكساد)، وهدفت الورشة إلى دراسة الحالة الراهنة للأمن الغذائي في المنطقة العربية، وإبراز أطر الحوكمة وآفاق صنع القرار في قضايا الأمن الغذائي المستقبلي، إضافة إلى بيان مهددات وعوائق تحقيق الأمن الغذائي والسيادة الغذائية للدول، ومناقشة آفاق الاستثمار ودور التكنولوجيا والابتكار في تعزيز الأمن الغذائي، وإبراز أثر العولمة الاقتصادية على التجارة العربية والعالمية في أمن الغذاء، وكذلك بيان أهمية البعد الصحي لهذه القضية وآلياتها.

- نتج عن اعمال الورشة عدة توصيات هامة ابرزها، أهمية تبني الدول والمنظمات المعنية بالأمن الغذائي العربي المفاهيم الخاصة بالحوكمة بعناصرها المختلفة، العمل على تطوير سلاسل الإمداد ونظم التجارة والاستيراد لتعزيز مرونة المصادر الغذائية وتقليل الاعتماد على مصادر محددة للاستيراد، إنشاء قاعدة بيانات مركزية تضم كافة المعلومات والبيانات الخاصة بالأمن الغذائي في الوطن العربي، عقد منتدى سنوي للأمن الغذائي برعاية جامعة الدول العربية بالتعاون مع جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية وكافة المنظمات المعنية بالأمن الغذائي.

• عقدت الأمانة العامة لجامعة الدول العربية تسعة ورش عمل اقليمية حتى الآن حول الاستعراضات الوطنية الطوعية للدول العربية بالتعاون مع إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية في الأمم المتحدة ومنظمة الاسكوا، وهدفت الى رفع كفاءة ممثلي حكومات الدول العربية في إعداد التقارير الطوعية الوطنية حول تنفيذ أهداف التنمية المستدامة، وعرض الخبرات للدول التي لم تقدم بعد استعراضاتها الوطنية الطوعية. وسبل التعاون مع شركاء التنمية غير الحكوميين في عمليات التخطيط والتنفيذ والمتابعة وإعداد تقارير الاستعراضات الوطنية، كان اخرها ورشة العمل الإقليمية التاسعة في أكتوبر 2023 بمقر الأمانة العامة، ركزت اعمالها على موضوع التكنولوجيا وترابطه مع خطة التنمية

المستدامة 2030، وتم خلالها استعراض بعض التجارب الوطنية لعدد من الدول العربية التي قدمت تقاريرها الوطنية الطوعية خلال فعاليات المنتدى السياسي رفيع المستوى للتنمية المستدامة 2023. واستكمالاً لهذه السلسلة من ورش العمل فمن المقرر عقد ورشة العمل الإقليمية العاشرة في شهر مارس 2024 بمقر الاسكوا والتي سيتم التركيز خلالها على موضوع التمويل المستدام، وستبحث سبل التغلب على تحدي تمويل التنمية المستدامة في المنطقة العربية، وأدوات تحسين تمويل التنمية المستدامة غلي المستوى الوطني.

• شاركت الأمانة العامة لجامعة الدول العربية في اجتماع النسخة الثانية لأكاديمية "سياسة المناخ والتمويل لاستدامة السلام" والذي نظمه برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بالتعاون مع مركز القاهرة الدولي لتسوية النزاعات وحفظ وبناء السلام وذلك خلال الفترة من 14 الى 2023/6/16 بنيويورك، والذي هدف إلى تعزيز التفاهم وتعزيز التبادل وإعلام الممارسات متعددة التخصصات بشأن سياسة المناخ والتمويل من أجل السلام. وتأتي أهمية هذا الاجتماع ضمن مجموعة مستهدفة من عدة اجتماعات بهدف تعزيز التفكير المشترك مع المسؤولين الحكوميين من الدول والأقاليم الهشة والمتأثرة بالصراعات والتي تساهم وتدعم صانعي السياسات في اتخاذ القرارات خاصة في ظل ما تواجه من مشاكل بيئية ونزاعات وصراعات مختلفة.

- تنظم جامعة الدول العربية فعاليات الأسبوع العربي للتنمية المستدامة كل عام، ويعد هذا الحدث منصة حوار إقليمية هامة تعني بقضايا التنمية المستدامة، وقد تم عقد أربع نسخ من فعاليات الأسبوع أعوام 2017 و2018 و2019 و2022 بالتعاون مع الشركاء الاستراتيجيين من منظمات الأمم المتحدة والبنك الدولي والاتحاد الأوروبي، تشهد فعاليات الأسبوع سنوياً مشاركة عدد من القادة الحكوميين وشركاء متعددين من ممثلي الدول العربية، والمنظمات العربية والإقليمية والدولية والشباب والمرأة والمجتمع المدني والقطاع الخاص وقادة الأعمال والفكر والشباب، ويتم خلاله تنظيم عدد كبير من الفاعليات بما في ذلك الجلسات العامة والخاصة والأحداث الجانبية

- ومن المزمع ان تعقد النسخة الخامسة من فعاليات الأسبوع خلال الربع الأخير من عام 2024.
- تشارك الأمانة العامة في فعاليات المنتدى السياسي رفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة والذي يعقد سنوياً بمقر الأمم المتحدة بنيويورك تحت رعاية المجلس الاقتصادي والاجتماعي للأمم المتحدة، كما تشارك كذلك في مؤتمر قمة أهداف التنمية المستدامة الذي يعقد كل أربعة سنوات لاستعراض الخبرات

والتحديات والدروس المستفادة في تحقيق أهداف التنمية المستدامة وفي متابعة تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام 2030 بالدول العربية.

- شاركت جامعة الدول العربية في اعمال قمة أهداف التنمية المستدامة لعام 2023 التي عقدت على هامش فعاليات الجمعية العامة للأمم المتحدة في سبتمبر 2023، بما في ذلك الموائد المستديرة حول الحوار رفيع المستوى بشأن التمويل المستدام.
- كما تشارك جامعة الدول العربية بصفتها شريكا استراتيجيا في تنظيم فاعليات المنتدى العربي للتنمية المستدامة كل عام وذلك بالتعاون مع لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا (الإسكوا) لاستعراض ما تم إنجازه في مجالات التنمية المستدامة في المنطقة العربية. وسيعقد المنتدى هذا العام تحت شعار " العمل من اجل الاستدامة والسلام" خلال الفترة 5 - 7 مارس 2024 بمقر الاسكوا في بيروت.
- فضلا عن مشاركة جامعة الدول العربية في المؤتمرات الإقليمية والدولية الأخرى ذات الصلة بموضوعات بالتنمية المستدامة.

محالات التعاون مع أصحاب المصلحة

- تم توقيع مذكرة تفاهم مع الاكاديمية الوطنية للتدريب بجمهورية مصر العربية بتاريخ 22 يونيو 2023 بمقر الأمانة العامة، وتهدف هذه المنكرة إلى تعزيز الوعي بمفهوم التنمية المستدامة ودعم الاستثمار في رأس المال البشري والتحول الرقمي والتكنولوجي؛ من أجل دعم جهود الطرفين في تنسيق التقدم الإقليمي العربي والإفريقي نحو تحقيق أهداف التنمية من خلال التدريب وبناء وتنمية القدرات.
- مذكرة التفاهم بين الأمانة العامة لجامعة الدول العربية ومنتدى البركة للاقتصاد الإسلامي بتاريخ 25 ديسمبر 2023، وتهدف الى تفعيل دور المؤسسات الداعمة وبناء جسور تواصل مع الشركاء المختلفين لدعم القضايا التنموية بالمنطقة العربية، ودعم التواصل الاستراتيجي لجامعة الدول العربية من خلال المؤتمرات والمحافل وغيرها من الفعاليات ومن ضمنها فعاليات الأسبوع العربي للتنمية المستدامة.
- ابرمت الأمانة العامة مذكرة تفاهم مع الاتحاد العربي للتطوع بتاريخ 20 فبراير 2024 بمقر الأمانة العامة خلال فعاليات اليوم العربي للاستدامة، بحضور الأمين العام لجامعة الدول العربية، تهدف المذكرة الى تعزيز سبل التعاون في تحقيق المصلحة والمنفعة العامة وتعزيز الجهود لتنفيذ الأنشطة،

وتتضمن مجالات التعاون المشترك تفعيل دور المجتمع المدني وبناء جسور تواصل لدعم القضايا
الانموية بالمنطقة العربية.

إصدارات ومطبوعات

- بيان مبادء القضاء على الجوع في المنطقة العربية حول ضرورة التعامل السريع مع تحديات الامن
الغذائي المستجدة في المنطقة العربية¹
- دراسة حول أسس التمويل المستدام في المنطقة العربية²
- الرؤية العربية 2045³

¹ <http://www.lasportal.org/ar/SDG/Pages/ArabLASEfforts.aspx>

² <http://www.lasportal.org/ar/councils/economicalsocialcouncil/Pages/EconomicMinistrialCouncilDetails.aspx?RID=38>

³ <https://www.unescwa.org/ar/events/>